

د. علي بن فطيس المري المحامي العام للأمم المتحدة:

استرداد الأموال المنهوبة أصبح وسيلة للدعاية السياسية

مطلوب ضغط الجامعة العربية على الدول الخليجية التي لديها أموال منهوبة



كارين نوريس



د. علي بن فطيس المري يتحدث خلال الدورة



فهد العذبة

الأهم المتجددة لن تكون أكثر حرصاً على استرداد الأموال من أصحابها

دول تحتضن الأموال المنهوبة وتفرض وصايتها على أوجه إنفاقها

كتب - نشات أمين.

حكم القانون ومكافحة الفساد» وأخرها كانت قضية ليلي الطرابلسي زوجة الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي والتي تم خلالها إعادة 28.9 مليون دولار من لبنان إلى تونس دون أن تدفع تونس دولاراً واحداً في حين أن هناك دولاً أخرى من الربيع العربي دفعت ملايين الدولارات والجنهات الإستراتيجية دون أن يستعيدوا دولاراً واحداً.

وعما إذا كان هناك اتجاه لسن تشريع دولي يجرم الدول التي ترفض إعادة الأموال المنهوبة قال الدكتور علي بن فطيس: نسعى بالتعاون مع بعض الأصدقاء لكي يكون هناك تشريع دولي أممي يلزم الدول بالكشف عما لديها من أموال منتهبة على أن يتم توقيع عقوبة معينة عليها في حال عدم الالتزام.

أول مدع عام
ورحب السيد فهد سعدون العذبة المدير التنفيذي لمركز حكم القانون ومكافحة الفساد بالدوحة بتعيين وزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية أول مدع عام ومستشار قانوني لتكون الممثل الإقليمي لوزارة العدل الأمريكية في الشرق الأوسط ومقرها مركز حكم القانون ومكافحة الفساد.

وقال إن الهدف من ذلك هو التنسيق مع المركز في عقد المزيد من الدورات التدريبية بشكل دوري وفقاً للاحتياجات التي أعربت عنها البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية لدعم التدابير الملموسة لتعزيز التعاون والمساعدة في القضايا والجهود المبذولة لبناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية وتوفير التدريب المتخصص الذي يفيد المسؤولين العاملين في قضايا فعالية لاسترداد الأموال المنهوبة. وأوضح أن أولى ثمار هذا التعاون والتنسيق جاءت بتنظيم أولى هذه الدورات التدريبية المتخصصة وهي بداية لسلسلة من الدورات المتعددة التي سوف تنظمها وزارة العدل الأمريكية بالتعاون مع مركز حكم القانون ومكافحة الفساد لأشقائنا من المحققين اليمنيين، وستكون أيضاً البداية لتنظيم دورات أخرى مماثلة لأشقائنا في دول الربيع العربي، وذلك إنفاذاً للوعد الذي قطعتة دولة قطر بدعم دول الربيع العربي في إطار سعيها لاسترداد الأموال المنهوبة.

ممثلون قانونيون وجدد مطالبته لكل من سويسرا وفرنسا وبريطانيا ودول الخليج العربي والجامعة العربية بإرسال ممثلين قانونيين تابعين لهم إلى مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بالدوحة للمساعدة في عملية الكشف عن الحسابات الموجودة بها الأموال المنهوبة حتى يكون هناك موقف صارم في التعامل مع تلك القضية.

وقال إن الدولة التي لديها أموال منتهبة وترفض إعادة أموال القائمين عليها لصوص ويجب أن يحاسبوا وفقاً للقانون. وبشأن التأخر في حسم ملف استرداد الأموال المنهوبة قال إن هذه القضية لا يتم حسمها بين يوم وليلة وإنما تحتاج إلى مدة من الزمن فضلاً عن إعداد دورات تدريبية لتأهيل الكوادر التي تتولى هذا الملف في دول الربيع العربي مؤكداً أن المعنيين من أبناء تلك الدول هم القادرون على استرداد هذه الأموال وليس أحداً غيرهم مع التعاون مع الأطراف الأخرى مثل الأمم المتحدة وغيرها من الجهات والدول.

وأكد أن تكاليف مكاتب المحاماة التي تتولى الإشراف على المطالبة بالأموال المنهوبة تم سدادها من خلال «مركز

لن تكون ملكية أكثر من الملك وإذا كانت الدولة صاحبة الشأن ليست حريصة على استرداد أموالها فلن يساعدنا أحد. وحول الموقف بالنسبة للأموال المنهوبة التي لا تزال داخل البلاد قال د. علي بن فطيس: كانت هناك توصية منذ عام ونصف العام تقريبا بضرورة تشكيل لجنة مركزية يرأسها شخص واحد سواء كان هذا الشخص هو وزير العدل أو النائب العام أو أي شخص أو جهة أخرى في الدولة المعنية ليكون ضابط الإتصال مع العالم الخارجي لأن العالم الخارجي يبرر تلكه أحيانا بعدم وجود أشخاص أو جهات يتواصلون معها وأنهم لن يعيدوا الأموال إلى جهات مشبوهة أخرى وأضاف أن مسؤولين عديدين في دول الربيع العربي يتنافسون على تصدّر مشهد استرداد الأموال حتى ينسوا لأنفسهم الفضل في استعادتها أمام شعوبهم.

وأوصى د.المري بعدم استخدام القوة مع الأشخاص المتهمين بالاستيلاء على أموال دولهم وأن يتم الأمر كله بالقانون منتقداً بعض الأشخاص الذين يحاولون الحصول على حصانة من المحاكمة القضائية بهذا الشأن «وكان السارق يكاد يقول خذوني». وحول حجم الأموال المنهوبة من دول الربيع العربي أكد أن استعادة الأموال المنهوبة أو نصف حجمها سيجعل دول الربيع العربي غير مضطرة لاستجداء أحد على الإطلاق لدعمها اقتصادياً.

الحجز على الأموال وردا على سؤال عما إذا كانت هناك دول قد استردت بالفعل بعضاً من أموالها المنهوبة قال الدكتور علي بن فطيس: نعم هناك أموال عديدة تم إعادتها، مشيراً إلى أن من أبرز طرق استرداد تلك الأموال هو معرفة رقم الحساب أو البنك الموجودة به، وقال: بعد ذلك يتم مخاطبة النائب العام في تلك الدولة للحجز على هذه الأموال ومن ثم يتم السير في إجراءات استردادها

ونبه د. المري إلى وسيلة أخرى من وسائل استرداد الأموال المنهوبة وهي الوصول إلى الأشخاص الذين نهبواها والتفاوض معهم لرد جزء منها. مؤكداً أن بعض الأشخاص غير المطلوبين في قضايا جنائية ليس لديهم مانع من التصالح مع دولهم بدلاً من استمرار ملاحقتهم قانونياً مدى الحياة وأكد أن الأمم المتحدة ليس لديها مانع في ذلك إذا كانت الدولة المعنية تقبل به. وكشف عن أن هناك أموالاً سوف يتم استردادها في القريب العاجل منتقداً سوء إدارة ملف استرداد الأموال المنهوبة في بعض دول الربيع العربي وقال إن الأمم المتحدة

وأكد أنه لا تراجع عن استرداد الأموال المنهوبة موضحاً أنه إذا كان هناك من يخاف فإنه الطرف الآخر الذي نهب تلك الأموال وليس من جانب الطرف المرسوق بالطبع وأبدى تعجبه من بعض الدول العربية لتعاملها مع ملف الأموال المنهوبة بنوع من الخجل قائلاً: تحدثت مع رؤساء دول ورؤساء حكومات وسألتهم عن سبب تعاملهم بحياء وخجل مع هذا الملف فكان ردهم أنهم لا يريدون إفساد علاقتهم مع الدول الناهية.

وأكد أن بعض الدول التي لديها أموال منتهبة وصلت بها درجة «السخافة» إلى حد أنها تشترط على الدولة التي تقوم بإعادة أموالها إليها الأوجه التي ينبغي عليها إنفاق تلك الأموال فيها مشيراً إلى أن هذه الدول تحولت إلى وصية على المال المسروق.

«الأمة التي تنكس على غيرها في استرداد أموالها لا تستحق الحياة»

«

وشدد على أن دولة لديها أموال منتهبة يجب عليها أن تقوم بإعادتها دون أي منة منها ولا من الأمم المتحدة ولا أي جهة أخرى، مؤكداً أن تلك الأموال حق مشروع للدول التي نهبت منها ولا يجب أن تكون إعادتها لأصحابها نوعاً من الجميل من أي أحد بل هي حقوق سوف تعود لأصحابها الشرعيين. ودعا القضاة المشاركين في الدورة إلى الاستماتة في سبيل استرداد هذه الأموال مؤكداً أن الجميع سوف يقفون معهم ويساندونهم.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة أوفدت السيدة كارين نوريس المحامي العام بوزارة العدل الأمريكية للعمل في «مركز حكم القانون ومكافحة الفساد» بما يساعد في الضغط على الدول المتلكئة في رد تلك الأموال والتي وصفها بأنها دول ليس لديها أي خلق أو دين لتلكها في رد أموال تعلم أنها مسروقة داعياً تلك الدول إلى الإسراع في رد هذه الأموال من قضية أموال تم سرقتها ونهبها من شعب لا تملك أعداد كبيرة منه قوت يومها في حين أن هناك دولاً تقوم بتخزين هذه الأموال لديها.

المري خلال افتتاح ورشة عمل «التحقيقات المالية واسترجاع الأموال» التي نظمها مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بالتعاون مع وزارة العدل الأمريكية.

حضر اللقاء سعادة الشيخ أحمد بن عبد آل ثاني رئيس وحدة المعلومات المالية القطرية، والسيد فهد سعدون العذبة المدير التنفيذي لمركز حكم القانون ومكافحة الفساد بالدوحة، وسعادة السيد «أيان مكاري» القائم بأعمال السفارة الأمريكية بالدوحة، وسعادة د. محمد الزبيري القائم بأعمال السفارة اليمنية في قطر.

وقال د. المري: الدورة مهمة لمن يتصدى لملف استرداد تلك الأموال لأنها سوف تتيح لليمنيين أنفسهم أن يعملوا في هذا الملف ويبحثوا عن الوسائل التي تساعد على استردادها في كل مكان. وأضاف: نريد من كل أحرار العالم أن يناصروا تلك القضية لأنه لا توجد أي قضية أكثر عدلاً من قضية أموال تم سرقتها ونهبها من شعب لا تملك أعداد كبيرة منه قوت يومها في حين أن هناك دولاً تقوم بتخزين هذه الأموال لديها.

أعدنا 28.9 مليون دولار من لبنان لصالح تونس دون تكليفها أي مبالغ

هناك سوء إدارة في تعامل دول الربيع العربي مع أموالها المنهوبة



تصوير - نؤشاد

جانب من حضور ورشة التحقيقات المالية واسترجاع الأموال

انتقد سعادة الدكتور علي بن فطيس المري النائب العام والمحامي العام للأمم المتحدة لاسترداد الأموال المنهوبة ورئيس مجلس أمناء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد سوء إدارة ملف استرداد الأموال المنهوبة في دول الربيع العربي. وأكد أن بعض الدول التي لديها أموال منتهبة وصلت بها درجة «السخافة» إلى حد تحديد أوجه إنفاقها في حالة إعادتها بما يجعلها «وصية» على الأموال المنهوبة.

وأشار إلى أن الأمم المتحدة لن تكون أكثر حرصاً من الدول المعنية باسترداد أموالها على ملاحقة وإعادة تلك الأموال، داعياً الجامعة العربية للضغط على بعض الدول الخليجية لرد الأموال المنهوبة.

وطالب كلا من سويسرا وفرنسا وبريطانيا وبعض دول الخليج العربي والجامعة العربية بإرسال ممثلين قانونيين إلى مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بالدوحة للمساعدة في الكشف عن حسابات الأموال المنهوبة في تلك الدول، لافتاً إلى

أن رفض إعادة الأموال المنهوبة يحول المسؤولين في تلك الدول إلى لصوص يجب ملاحظتهم قانونياً.

وأكد أن حسم ملف استرداد الأموال المنهوبة يحتاج إلى وقت لملاحقتها والوصول لحساباتها في البنوك، وتدريب الكوادر الوطنية على كيفية استردادها، لافتاً إلى أن مسؤولين عديدين في بعض دول الربيع العربي يتنافسون على تصدّر مشهد استرداد الأموال حتى ينسوا لأنفسهم الفضل في استعادتها أمام شعوبهم كنوع من الدعاية السياسية.

وأشار إلى تكفل مركز حكم القانون بتكاليف مكاتب المحاماة التي تتولى ملاحقة تلك الأموال، وأسفرت تلك الجهود عن استرداد جزء من الأموال المنهوبة وكان آخرها قضية ليلي الطرابلسي زوجة الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي والتي تم خلالها استرداد 28.9 مليون دولار من لبنان لصالح تونس دون أن تدفع الحكومة التونسية دولاراً واحداً في حين أن هناك دولاً أخرى من الربيع العربي دفعت ملايين الجنهات الاسترالية دون أن تسترد دولاراً واحداً.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها د.علي بن فطيس